

الفصل الثاني

تقنيات منح الإئتمان

تعتبر عملية منح القروض الوظيفية الأساسية للبنوك التجارية، فرغم قيام البنوك التجارية بالعديد من الأنشطة المالية وتقديم الخدمات على نطاق واسع للعملاء، إلا أن الإقراض أو منح الائتمان هو الوظيفة الأصلية لها.

I. مفاهيم حول القروض البنكية

تسمح عملية منح القروض من قبل البنوك التجارية بتوظيف الفوائض غير المستغلة في مشاريع استثمارية تساهم في النمو الاقتصادي، وتحيط بهذه العملية العديد من المفاهيم التي سنحاول شرحها في هذا الجزء.

1.I. مفهوم القرض

كلمة Cr dit أصلها الكلمة اللاتينية Credere والتي تعني وضع الثقة ومن ثم فإن منح الائتمان يعني منح الثقة: Faire Cr dit C'est Faire Confiance، وتعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع للأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد¹.

كما يعرف القرض على أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين و ذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين.

تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض البنكية عناية خاصة كما تمثله من نسبة كبيرة ضمن أموالها العاملة. ويضاف إلى ذلك أن تزايد أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات، والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدير وتنظيم ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء².

وتعد القروض البنكية التي تعطىها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع)، وتلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال

¹ عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الابراهيمية، 2008، ص145

² Ammour Ben Halima, *Pratique de Technique Bancaire*, ed Dahlab, Alger, 1997, p55

المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ودفع أجور العمال اللّازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحيانا على سلع الإنتاج ذاتها.

كما تساعد القروض تجار الجملة والتجزئة في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل.

وتمكن عملية منح القروض البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي ونموّه، حيث تعمل على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

2.1. عناصر القرض

من خلال تعاريف القرض وتوضيح أهميّته، يتجلى لنا أنّه يحتوي على عناصر مكوّنة لكلّ عملية اقتراض أو إقراض، هذه العناصر هي: قيمة القرض، مدّة القرض، معدل الفائدة، الضمانات المقدّمة.

أ. قيمة القرض **Loan amount**: ويمثل المبلغ أو الأموال التي تمنح، أو يتضمنها القرض.

ب. المدّة **Due date**: وهي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت تصرف عميله، ويكون المستفيد من القرض بعد نهايتها ملزما بالتسديد، ويمكن أن تكون هذه الفترة قصيرة أو متوسطة أو طويلة.

ج. سعر الفائدة **Interest rate**: ويعرفه مارشال على أنه أجر كراء النقود، والذي يلتزم المقترض بدفعه إلى البنك، مقابل التنازل المؤقت له على السيولة. وتدخل اعتبارات كثيرة في تحديد معدل الفائدة.

3.1. محدّدات سعر الفائدة على القروض

تدخل اعتبارات كثيرة في تحديد معدل الفائدة من قبل البنوك التجارية، ويمكننا حصرها فيما يلي:

أ. معدّل الفائدة على الودائع **Deposits Interest rate**: وهو يمثّل معدّلات الفائدة التي تمنح للمودعين، وترتبط هذه المعدّلات بنوع الودائع وقيمتها، وبالتالي يمكن القول أنّ هذه المعدّلات تعتبر بالنسبة للبنك من ضمن تكاليف الحصول على النقود.

وعليه فلا يمكن نظريا أن يقوم البنك بالإقراض على أساس معدّلات فائدة أقلّ من تلك التي يدفعها على الودائع.

ب. معدّل إعادة الخصم **Re-discount rate**: هذا المعدّل هو سعر حصول البنك التجاري على قرض من البنك المركزي، وذلك من خلال إعادة خصم الأوراق السندات المخصومة سلفا من طرفه، وإذا ما اعتبرنا النقد هنا سلعة؛ فيمكن تمثيل النك المركزي على أنّه بائع الجملة، والبنوك الأخرى بائعي التجزئة.

وبالتّالي فلا يمكن كذلك نظرياً أن يكون معدّل الفائدة على القروض أقلّ من معدّل إعادة الخصم، ويصطلح على هذا الأخير غالباً بمعدّل الفائدة المرجعي. حيث:

$$\text{معدّل الفائدة} = \text{معدّل الفائدة المرجعي} + \text{عمولات}$$

ج. معدّل الفائدة في السّوق ما بين البنوك: تحتاج البنوك أحياناً إلى اقتراض الأموال من بعضها البعض، أي من السّوق ما بين البنوك Interbank market، ومن أشهر المراجع العالمية لهذه المعدّلات نجد معدّل الفائدة للتعاملات بين بنوك مدينة لندن LIBOR (London Interbank offering rate)، وهو كذلك محدّد أساسي لأسعار الفائدة على القروض. ويتأثّر هذا المعدّل غالباً بمدى سيولة السّوق النّقدي.

د. قيمة القرض Loan amount: تختلف أسعار الفائدة على القروض ذات المبالغ الكبير عن تلك الصغيرة أو المصغّرة.

هـ. تاريخ الاستحقاق Due date: تختلف كذلك معدّلات الفائدة على القروض طويلة الأجل عن تلك المتوسطة أو القصيرة، كما يختلف نوع معدّل الفائدة المطبّق باختلاف نوع القرض، فغالباً تطبّق معدّلات فائدة ثابتة على القروض الطويلة، ومعدّلات فائدة متغيّرة على القروض القصيرة.

و. درجة المخاطر والضمانات: ويُقصد بها حالة عدم التأكّد والضبابية في الاقتصاد، حيث تزداد المخاطر في ظلّ الأزمات، وهو ما يؤثّر على معدّلات الفائدة وكذا معدّلات الإقراض والاستثمار، هذا بالإضافة إلى الضمانات المقدّمة من العميل ودرجة ملاءته Solvency.

وعليه يمكن القول أنّ هناك متغيّرات عديدة تؤثّر على معدّلات الفائدة، حيث يمكن اعتبار سعر الفائدة دالة رياضية في هذه المتغيّرات: $f = f(X_1, X_2, X_3, X_4, \dots)$

II. تقنيات دراسة طلبات الائتمان

عرفنا سابقاً أنّ منح القرض هي من أهمّ وظائف البنوك التجاريّة، وتختلف هذه القروض من حيث أنواعها كما سنرى لاحقاً، غير أنّ هناك تقنيات ودراسات يتوجّب على البنك القيام بها لاتخاذ القرار في الأخير بمنح أو عدم منح القرض، سنتعرّف هنا على أهمّ هذا التقنيات.

II.1. المناهج التي تتعامل بها البنوك مع طلبات القروض

تعتمد البنوك في عملية اتخاذ القرارات في منح القروض على منهجيات مختلفة، غير أنّ هناك منهجين أكثر استخداماً وهما¹:

¹ عزيزة بن سميّة، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجاريّة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الرّيفية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة 2003، ص 29

1.1.II . Fire Cs System منهج

يعتمد هذا المنهج على خمس متغيّرات لمنح القرض وهي متغيّرات تبدأ بالحرف C يأخذ المنهج إسمه منها، ويمكن إيجاز هذه المتغيّرات فيما يلي:

أ. المقدرة على الدّفع Capacity

ونعني بها إمكانية قيام العميل بتسديد القرض، ويتمّ تقييمها باللّجوء إلى السّجلات القديمة للعميل، أو اللّجوء إلى ما يسمّى بمركزية المخاطر ومركزية عوارض الدّفع، كما يمكن أن يتمّ التأكّد من مقدرة العميل على الدّفع من خلال المشاهدة العينية لمنشأته أو مشروعه.

ب. الضّمّانات Collateral

وتتمثّل في الأصول التي يقدّمها العميل كضمان للائتمان الممنوح له، فإذا عجز عن الوفاء بالتزاماته يصبح للبنك حقّ التصرّف في هذه الأصول.

ج. الشّخصية (السّمة) Character

وتعني احتمال قيام العميل بسداد التزاماته اعتماداً على الوعود بالدّفع، تُعتبر هذه الخاصية مهمّة جداً بالنّسبة للبنك، حيث تمكّنه من استنتاج ما إذا كان العميل سيقوم بمساع صادقة لتسديد دينه، أو سيحاول التهرب من الدّفع.

د. رأس المال Capital

يحدّد رأس المال بالرجوع إلى الوضع المالي للعميل، الذي يتمّ التعرف عليه بأدوات التّحليل المالي، والتي من أهمّها النسب المالية، نسب المخاطر، نسبة المديونية، نسب حقوق الملكية... إلخ

هـ. الظروف الاقتصادية Conditions

وتشير إلى تأثير الاتجاهات العامة للاقتصاد على وضع العميل، وإلى التطوّرات غير العادية في الاقتصاد التي يمكن توتّر على مقدرة العميل على دفع دينه.

2.1.II . Fire Ps System منهج

تنطوي هذه المنهجية على خمس متغيّرات كذلك وتبدأ بحرف P وهي كالتالي:

أ. تقويم الأشخاص (العملاء) People

يقصد بذلك أنّ الرّكيزة الأولى لتحليل المخاطر تتمثّل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل، حالته الاجتماعية، مؤهلاته وكذلك أخلاقياته من حيث الاستقامة والمصادقية... إلخ

ب.تقويم الغرض من القرض Purpose

ومعناه التعرّف على الهدف من الحصول على القرض أو التسهيلات، بمعنى استخدامه في تمويل أصول رأسمالية، أو تمويل رأس المال العامل...إلخ

ج. تقويم قدرة العميل على السّداد Payment

وتعني دراسة غمكانيات العميل في تسديد القرض وفوائده، بما فيها مصادر الأموال اللاّزمة للتسديد، وكذلك توقيت هذا التّسديد.

د. الحماية Protection

ويُقصد بها اكتشاف توفّر الحماية للأموال المقرضة من عدمها، وذلك من خلال تقويم الضّمّانات والكفالات التي سيقدّمها العميل من حيث قيمتها أو قابليتها للتسييل، فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته.

هـ.التوقّعات Perspective

وذلك بإلقاء نظرة متفحّصة على المستقبل، واكتشاف حالة عدم التأكّد المحيطة بمستقبل القرض، وهذا بدراسة البيئة المستقبلية داخليا وخارجيا، والاعتماد على أساليب التّحليل الاستراتيجي واليقظة الاستراتيجية.

II.2. مراحل وتقنيات منح القروض

تمرّ عمليات منح القروض بعدة مراحل، وتستخدم من خلالها البنوك مجموعة من التقنيات لدراسة الطلبات، وسنحاول هنا التفصيل في ذلك من خلال توضيح المراحل والتقنيات معا.

II.2.1 مرحلة تكوين الملف

يتم خلال هذه المرحلة تقديم ملف طلب القرض من طرف العميل، فعادة ما تقتضي سياسة الإقراض قيام المقترض المحتمل بتقديم طلب للإقراض، يتضمن قيمة القرض، السبب الذي يقوده إلى الاقتراض والقروض التي سبق له الحصول عليها وأسماء البنوك التي سبق له الاقتراض منها.

وينبغي على البنك ان يقوم بطلب كلّ المعلومات التي تغدّي المنهج الذي يعتمد عليه، وعموما يشمل ملفّ طلب القرض المعلومات والوثائق التالية:

أ.الوثائق القانونية والإدارية

- طلب خطي من طرف المعني لتقديم قرض بمبلغ معيّن؛
- وثيقة داخلية تقدم من طرف مصلحة القروض يقوم طالب القرض بملئها وتوقيعها؛
- نسخة طبق الأصل من السجل التجاري للمؤسسة؛

-تفويض الرئيس العام للمسؤولية بصلاحيه طالب القرض وتشغيل الحسابات البنكية للمؤسسة؛

-رقم الحساب البنكي للزبون وإذا كان هذا الأخير لا يملك حسابا مفتوحا لدى البنك فسيفتح له حساب؛

-عقود الملكية للمؤسسة؛

-القانون الأساسي للمؤسسة؛

-النشرة الرسمية للإعلانات القانونية لإثبات الإستثمار القانوني للعقد التأسيسي.

ب. الوثائق المحاسبية

-الميزانية المحاسبية بالنسبة لثلاث سنوات الأخيرة مع جداول حسابات النتائج لنفس السنوات؛

-الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات الثلاثة القادمة (قد تصل إلى خمس سنوات).

ج. الوثائق الضريبية وشبه الضريبية

- تقديرات النفقات والإيرادات الشهرية والمستقبلية ودراسة تقنية واقتصادية للمشروع؛

- نسخة من رخصة الإستثمار للمؤسسات العمومية الإقتصادية؛

- شهادة الإنضمام إلى الضمان الإجتماعي؛

- وثائق ضريبية وشبه ضريبية حالية أقل من 3 أشهر تثبت وضعية المستثمر اتجاه مصلحة الضرائب.

II.2.2 تحليل البيانات المتاحة

ينبغي تحليل البيانات المتاحة عن القرض وعن العميل حتى يتسنى اتخاذ القرار السليم بشأن طلب الاقتراض.

أ. قانونية القرض

تقتضي تشريعات بعض الدول بعدم تقديم قروض لمفتشي البنك المركزي المختصون بفحص حسابات وسجلات البنك التجاري صاحب الشأن، كما قد تضع التشريعات حدا أقصى للقروض التي يمكن أن تقدم للعاملين في البنك والقروض التي توجه إلى شراء العقارات المبينة حيث يتمثل الحد الأقصى لقيمة القرض في نسبة مئوية من قيمة العقار.

هذا إلى جانب القيود التشريعية التي تمنح للبنك من تقديم قروض تزيد قيمتها عن نسبة مئوية معينة من قيمة رأسماله بما في ذلك الاحتياطات.

ب. تحديد نوع وطبيعة المخاطر

يعمل المسؤولون على تقدير حجم وطبيعة المخاطر المحيطة بالقرض، وهذه الخطوة تعد ضرورية للغاية، إذ قد يكون قرار إقراض العميل محفوفًا بالمخاطر الأمر الذي يقتضي رفض الطلب من البداية توفيرًا لوقت الطرفين، ويمكن تقييم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة وأخرى عامة.

-المخاطر الخاصة: هذه المخاطر ترجع إلى ظروف تتعلق بنشاط العميل بالبضاعة التي ينتمي إليها مثل ضعف الإدارة أو عدم أمانتها، والمشكلات العمالية، والدورات التجارية التي تتعرض لها المنتجات وظهور السلع البديلة وما شابه ذلك.

وقد يترك هذا النوع من المخاطر أثرًا غير مرغوبًا على قدرة العميل، بل وعلى رغبته في سداد ما عليه من التزامات، وعليه فإن البنك يقوم بتحليل ما لديه من معلومات لتفادي مثل هذه المخاطر.

-المخاطر العامة: ويقصد بها المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المؤسسة، مثل مخاطر تغيير أسعار الفائدة، ومخاطر التضخم، ومخاطر الدورات التجارية التي تصيب الاقتصاد القومي ككل، ومخاطر السوق.

فبالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة فيقصد بها احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلاً، حيث أن ارتفاع هذه الأسعار أو انخفاضها يؤثر على العائد المنتظر من استثمار أموال البنك على شكل قروض، أما مخاطر التضخم أو مخاطر القوة الشرائية فتتعرض لها القروض عند تعرض البلاد إلى موجة من التضخم، مما يترتب عنه انخفاض القوة لأصل القرض والفوائد، الأمر الذي يلحق أضرارًا بالبنك.

وأما مخاطر الدورات التجارية التي تتعرض لها كافة المؤسسات فيقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي، وتترك آثارًا سلبية على نتائج نشاط المؤسسات وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من قروض وفوائد أو غيرها من الالتزامات الثابتة وأخيراً يقصد بمخاطر السوق احتمال وقوع بعض أحداث هامة محلياً أو عالمياً، كإجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة نفسها، أو في دول أخرى تربطها بها علاقة وثيقة، وإذا ما كان لتلك التغييرات آثاراً عكسية على نتائج نشاط المؤسسات فقد تتأثر مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات.

وبعد الانتهاء من هذه الإجراءات يتم منح القرض وينتقل لمرحلة متابعة تسديد الالتزامات، غير أنّ هذه المراحل هي مراحل إدارية بحتة، لا يمكن الاكتفاء بها من طرف البنك؛ بل يتطلّب الأمر دراسات فنية تتدرج في دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية.

III. دراسة وتقييم المشاريع لمنح القروض

عند تقديم طلب قرض من طرف أحد العملاء في البنك؛ يقوم هذا الأخير بعد الانتهاء من المراحل السابقة بدراسة الجوانب الاقتصادية والمالية للمشروع، وذلك يأتي أساساً لضمان تسديد التزامات القرض المطلوب من طرف العميل، وتأتي هذه الدراسة في شقين: الأول على المستوى الكلي والقطاعي والثاني على المستوى الجزئي يُعنى بالمشروع ذاته.

1.III. دراسة المتغيرات الكلية والقطاعية للمشروع

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل بيانات البيئة الكلية للمشروع، بالإضافة إلى تحليل المتغيرات في قطاع الصناعة للمشروع، ويتمّ استخدام مجموعة من الأساليب منها التحليل الاستراتيجي والذي يمكن تطبيقه اعتماداً على المصفوفات، وكذا المؤشرات الكلية للاقتصاد، والتي تتميز بتأثيرها المباشر على كل السياسات النقدية والمالية والائتمانية، ويمكن إدراجها فيما يلي:

1.1.III. الناتج الداخلي والدخل القومي

ويعبر هذا المؤشر على مدى تطوّر الأنشطة الاقتصادية في البلد، فإذا كانت هذه المؤشرات تعرف نمواً جيداً فهذا يشجّع على منح الائتمان لتوفّر نظرة تفاؤلية للبنوك، كما يؤثر هذا المؤشر على السيولة في البنوك، أمّا في الحالة العكسية فإنّ تدهور النمو في البلد يؤثر على سياسة الائتمان عموماً، خاصة في ظلّ الأزمات وحالات عدم التأكد.

2.1.III. معدلات التضخم

يعتبر هذا المؤشر من أهمّ المؤشرات التي تعتمد عليها البنوك في سياسة منح الائتمان، وذلك لارتباطها المباشر بتكاليف الاقراض والاقتراض، كما يتركّز ذلك على السياسة النقدية في البلد، حيث تميل البنوك المركزية إلى تبني سياسات انكماشية لسحب الكتل النقدية الزائدة في الاقتصاد، والذي يؤثر على سيولة البنوك.

3.1.III. قيمة العملة

إنّ قيمة العملة الوطنية عامل مهمّ في منح الائتمان، وذلك باعتبارها متغيّراً رئيسياً في معادلة الفوائد المفروضة على الاقراض والاقتراض، خاصة تلك المتعلقة بالعمليات الخارجية، هذا بالإضافة إلى تأثيرها على تكاليف استيراد وسائل الانتاج والتي تُفيد كثيراً في دراسات الجدوى التي يُعدّها البنك للمشاريع المطلوبة.

4.1.III الأوضاع السياسية والتشريعية

تزداد حالات عدم التّأكد عموماً في فترات الأزمات، وتأخذ هذه الحالات أهميّة قصوى في ظلّ الأزمات السياسيّة، باعتبار أنّ هذه الأخيرة تؤثر بصفة مباشرة على كلّ المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وبالتالي فعملية منح القروض في ظلّ هذه الازمات تكون حذرة إلى درجات قصوى.

كما تتأثر السياسات الائتمانية بشكل مباشر بالتشريعات والقوانين المطبّقة في بلد العميل، وتعتبر اليقظة القانونية منهجاً محورياً في عملية منح القروض، وذلك للاحتراز من مخاطر تغيير التشريعات التي تمسّ أنشطة البنك أو أنشطة العميل على حدّ سواء، خاصة إذا كانت موجّهة لقطاع الصّناعة التي ينشط فيها، ومن أمثلة ذلك القوانين الحمائية التي تُطبّقها بعض الدّول على بعض المنتجات لتتسبب الانحياز المحلي.

كما يُمكن أن يندرج ضمن هذه المتغيّرات متغيّرات أخرى كالماء العامّة للبلد والتي تظهر في التصنيف الائتماني العام للبلد والتي تُصدرها الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني في شكل أخطر ديون العالم.

5.1.III التّحليل الاستراتيجي لقطاع الصّناعة

بعد تحليل المعطيات العامّة للبلد والمتغيّرات الاقتصادية الكليّة، ينتقل البنك إلى تحليل البنية الصناعية لقطاع المشروع، ويعتمد في ذلك على كلّ وسائل التحليل الاستراتيجي التي تركز أساساً على مصفوفات: مجموعة بوسطن الاستشارية BCG، ماكينزي MCKINSEY'S، ADL،... إلخ

وتعدّ نتائج التحليل الاستراتيجي ذات أهميّة قصوى للبنك نظراً للمخاطر التي يُمكن أن تخلفها، وتتعلّق هذه المخاطر أساساً بتدهور معدّلات نموّ القطاع وكذا معدّلات الشركات الخارجة أو الدّاخلية إليه، كما ترتبط هذه المخاطر بالمخاطر الكليّة للاقتصاد.

ولتوضيح التحليل الاستراتيجي للمعطيات الكليّة والقطاعية ندرج مثالا عن حالة طلب قرض موجّه لمشروع لصناعة الأدوية يعتمد على مصفوفة SWOT.

الشكل رقم 08: مصفوفة SWOT للمؤشرات الكلية

نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> الاعتماد على الغاز والنفط يعني أنّ نمو الصادرات وإيرادات الحكومة شديد الارتباط بالأسعار العالمية للطاقة. التدابير التي اتخذتها الحكومة سنة 2011 لتخفيف الاستياء العام بما في ذلك رفع الإيجور والتحويلات إلى العاطلين عن العمل ستزيد الضغوط على الميزانية العامة ويصعب التراجع عنها لأسباب سياسية. تشريعات غير مشجعة على الاستثمار الأجنبي المباشر. السياسات لا تزال تنقسم بالإنطوائية والحماية. 	<ul style="list-style-type: none"> احتياطات النقد الأجنبي قوية ويمكن تغطية الواردات لأكثر من ثلاث سنوات. مستويات منخفضة من المديونية الخارجية. البرامج الاستثمارية العامة نجحت في زيادة معدلات نمو قطاع البناء والخدمات. محدودية مخاطر سعر الصرف نتيجة محدودية تعاملات البنوك الجزائرية مع القطاع الخارجي.
التحديات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أدت إلى زيادة كبيرة في الواردات، مقابل ذلك، لم تنمو الصادرات، ولم تأتي جهود إعادة النظر في هذه الاتفاقية بجديد لأنها فشلت. النخبة السياسية تفرض قيود على تحرير الاقتصاد مما يمنع التنوع الاقتصادي. سياسات تشجيع التشغيل المحلي لا تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر. 	<ul style="list-style-type: none"> هناك امكانيات استثمارية كبيرة في مجال الطاقة. على الرغم من ارتفاع معدلات الرسوم والتعريفات الجمركية في الجزائر إلا أنّ جهودها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن تساهم في تخفيض هذه المعدلات. يمكن زيادة معدلات الإقراض من خلال نظام تقييمي يساهم في إدارة مخاطر البنوك. خطة الطاقة المتجددة ستمكن من استثمار ما بين 60 إلى 120 مليار دولار في المدى المتوسط.

Source: Adopted to: ALGERIAN PHARMACEUTICALS & HEALTHCARE REPORT, Business Monitor International Ltd, Q2 2016, p13

الشكل رقم 09: مصفوفة SWOT لقطاع الدواء

نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> نقص في توفير الرعاية الصحية للاعتبارات الجغرافية. صغر حجم الصناعة المحلية واعتمادها على الدعم الحكومي والمعاملة التفضيلية. تأخر الحصول على تسجيلات براءات الاختراع ومنح تراخيص الاستيراد. القيود على استيراد الأدوية التي يمكن تصنيعها محليا. قاعدة 49/51 تحدد من الاستثمارات الأجنبية في صناعة الأدوية. 	<ul style="list-style-type: none"> واحدة من أكثر الأسواق تطورا في إفريقيا. الطلب المتزايد على الأدوية يمثل قاعدة مشجعة للصناعة المحلية. التوسع التدريجي للصناعة المحلية اعتمادا على الشركات متعددة الجنسيات. الاستثمار في الرعاية الصحية كبير في السنوات الأخيرة مع التركيز على الرعاية الأولية. التشريعات تشترط نسبة 45% كأدوية جنيسة وهذا يشجع الصناعات المحلية الجنيسة.
التحديات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع أسعار المواد الأولية يؤثر بشكل كبير على الصناعة المحلية. تعقيدات تسجيل براءات الاختراع والاعتماد على التراخيص يهدد وتيرة الإنتاج. صعوبات التمويل مع ضعف أداء البورصة يؤثر على عمليات التوسع. المنافسة الشديدة من الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر. تأخر إنجاز المشاريع المبرمجة يؤثر على نسبة تلبية الاحتياجات الوطنية. 	<ul style="list-style-type: none"> محاولة تنويع الصادرات بعد انخفاض أسعار النفط وتشجيع القطاعات المنتجة على التصدير يمكن أن يعود بالفائدة على القطاع. منع استيراد الأدوية المصنعة محليا يحفز من مشكل المنافسة للصناعة المحلية. اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يمكن من الحصول على تراخيص وتسجيل أدوية جديدة. البرامج الاستثمارية العامة والمخططات الخماسية تمنح فرصا لنمو القطاع المحلي.

Source: Adopted to: ALGERIAN PHARMACEUTICALS & HEALTHCARE REPORT, Business Monitor International Ltd, Q2 2016, p11

2.III. الدّراسات المالية للمشروع

يهتمّ هذا النوع من الدّراسات بتحليل الجدوى الاقتصادية للمشروع، وذلك من خلال تحليل الجوانب المالية للمشروع اعتمادا على الوثائق المحاسبية المقدّمة من طرف العميل والتي ذكرناها سابقا، وتتمّ هذه الدّراسات وفق منظورين: منظور التوازن المالي، منظور النّسب المالية.

1.2.III. تقييم المشاريع اعتمادا على التوازن المالي

يعتمد هذا المنظور على ثلاث مداخل يمكن توضيحها فيما يلي¹:

أ. رأس المال العامل الصّافي FRN

ويسمّى هامش الأمان، إذ أنّه يعبّر على مدى تمويل الاموال الدّائمة للأصول المتداولة بعد تمويلها الكامل للأصول الثّابتة وبحسب وفق العلاقة التّالية:

رأس المال العامل الصّافي = الأموال الدّائمة - الأصول الثّابتة أو
رأس المال العامل الصّافي = الأموال المتداولة - الدّيون قصير الأجل

ب. الاحتياج من رأس المال العامل BFR

ويعرّف على أنّه الفرق بين الاحتياجات الدّورية للمؤسّسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) والموارد الدّورية (الدّيون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية) وبحسب وفق العلاقة:

الاحتياج من رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الدّيون قصيرة الأجل - تسيقات مصرفية)

ج. الخزينة Trésorerie

وتعرّف بأنّها مجموع الأموال الجاهزة والموجودة تحت تصرّف المؤسّسة لدورة استغلالية، وتحسب وفق العلاقة:

الخزينة = رأس المال العامل الصّافي - الاحتياجات من رأس المال العامل

2.2.III. تقييم المشاريع اعتمادا على النّسب المالية

يعتمد البنك على الوثائق المحاسبية خاصة الميزانيات أو الميزانيات التقديرية وجدول حسابات النتائج أو جدول حسابات النتائج التقديري، ويمكن حصر هذه النّسب في:

أ. نسب السيولة

تشير هذه المؤشّرات إلى قدرة المؤسّسة أو المشروع على تلبية إلتزاماتها على المدى القصير، وعادة ما يكون ذلك لمُدّة سنة واحدة، وتعتمد نسب السيولة عموما على

¹ سليمان ناصر، التقنيات البنكية و عمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2015، ص 82، 83

العلاقة ما بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة. ويتمّ فحص السيولة بدراسة نسبة التداول التي تحسب وفق المعادلة:

$$\square \text{نسبة التداول} = \frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{الموجودات المتداولة}}$$

ونسبة السيولة السريعة التي تحسب وفق المعادلة:

$$\square \text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}$$

ب. نسب الخزينة

تعبّر هذه النسبة على مدى تغطية الدّيون قصيرة الأجل عن طريق النقديّة الجاهزة وغير الجاهزة، كما يمكن استخدام ما يسمّى بنسبة الخزينة الآنية، وتُحسب هذه النسب وفق العلاقات التّالية:

$$\square \text{نسبة الخزينة الآنية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

ونسبة الخزينة العامة:

$$\square \text{نسبة الخزينة العامة} = \frac{\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم غير الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

ج. نسب الدوران

ويشار إليها أيضا بنسب النّشاط، أو نسب إدارة الموجودات، وتقيس كيفية الاستخدام الكفء للموجودات من قبل المنظّمة، وتستند هذه النسب إلى أساس العلاقة ما بين مستوى النّشاط ومستوى الموجودات المختلفة. ونسب الدّوران المهمّة هي النسب التّالية:

معدّل دوران المخزون

$$\square \text{معدّل دوران المخزون السلعي} = \frac{\text{متوسّط المخزون السلعي}}{\text{تكاليف البضاعة المباعة}}$$

معدّل دوران الدّم المدينة

$$\square \text{معدّل دوران الدّم المدينة} = \frac{\text{رصيد المدينين}}{\text{صافي المبيعات}}$$

معدّل دوران رأس المال العامل

$$\frac{\text{متوسط رأس المال العامل}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{معدّل دوران رأس المال العامل}$$

معدّل دوران الموجودات

$$\frac{\text{صافي الموجودات الثّابتة}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{معدّل دوران الموجودات الثّابتة}$$

د. نسب مهلة التسديد

تعبّر هذه النسب على الوقت الذي يمنحه الموردون للمؤسسة لتسديد مقابل مشترياتها، وكذا المهلة التي تمنحها المؤسسة لعملائها لتسديد قيمة المبيعات، ويمكن حساب هاتين النسبتين كما يلي:

$$\frac{\text{حساب المردين} + \text{أوراق الدّفع}}{\text{مشتريات الدّورة}} = \text{مهلة تسديد المردين}$$

ونسبة مهلة تسديد الزبائن:

$$\frac{\text{حساب الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{مبيعات الدّورة}} = \text{مهلة تسديد المردين}$$

د. نسب التمويل الذاتي، الاستقلالية والملاءة

تعبّر هذه النسب عن مقدرة المؤسسة او المشروع على تمويل أنشطتها بأموالها الخاصة، وكذا نسبة اموالها إلى الاموال المقترضة، ويمكن حسابها وفق العلاقات التالية:

$$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الأصول الثّابتة}} = \text{نسبة التمويل الذاتي}$$

ونسبة الاستقلالية المالية

$$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الدّيون}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

نسبة الملاءة

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الدّيون}} = \text{نسبة الملاءة}$$

د. نسب الربحية

تستخدم نسب الربحية للحكم على كفاءة استخدام المؤسسة لموجوداتها، إنّ الربحية تمثّل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس هذه النسب مدى كفاءة وفاعلية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح عن طريق استخدام موجوداتها بكفاءة، ومن أهمّ هذه النسب: معدل العائد على الاستثمار

$$\square \text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{مجموع الموجودات}}{\text{صافي الأرباح}}$$

القيمة المضافة

$$\text{القيمة المضافة} = (\text{صافي الإنتاج}) - (\text{الاستهلاك الوسيط})$$

وهناك مؤشّرات ونسب أخرى تستخدم في دراسة الوضعيّة الماليّة للمؤسسة أو الوضعيّة المتوقّعة للمشروع، وتجدر الإشارة إلى أنّ استخدام هذه النسب يختلف باختلاف نوع النشاط بالنسبة للمؤسسة أو المشروع، والمؤكّد أنّ الفرق التقنيّة المكلفة بالدراسات الماليّة تعتمد ما يسمح لها بدراسة متكاملة تمكّن من معرفة مدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك المقرض.